

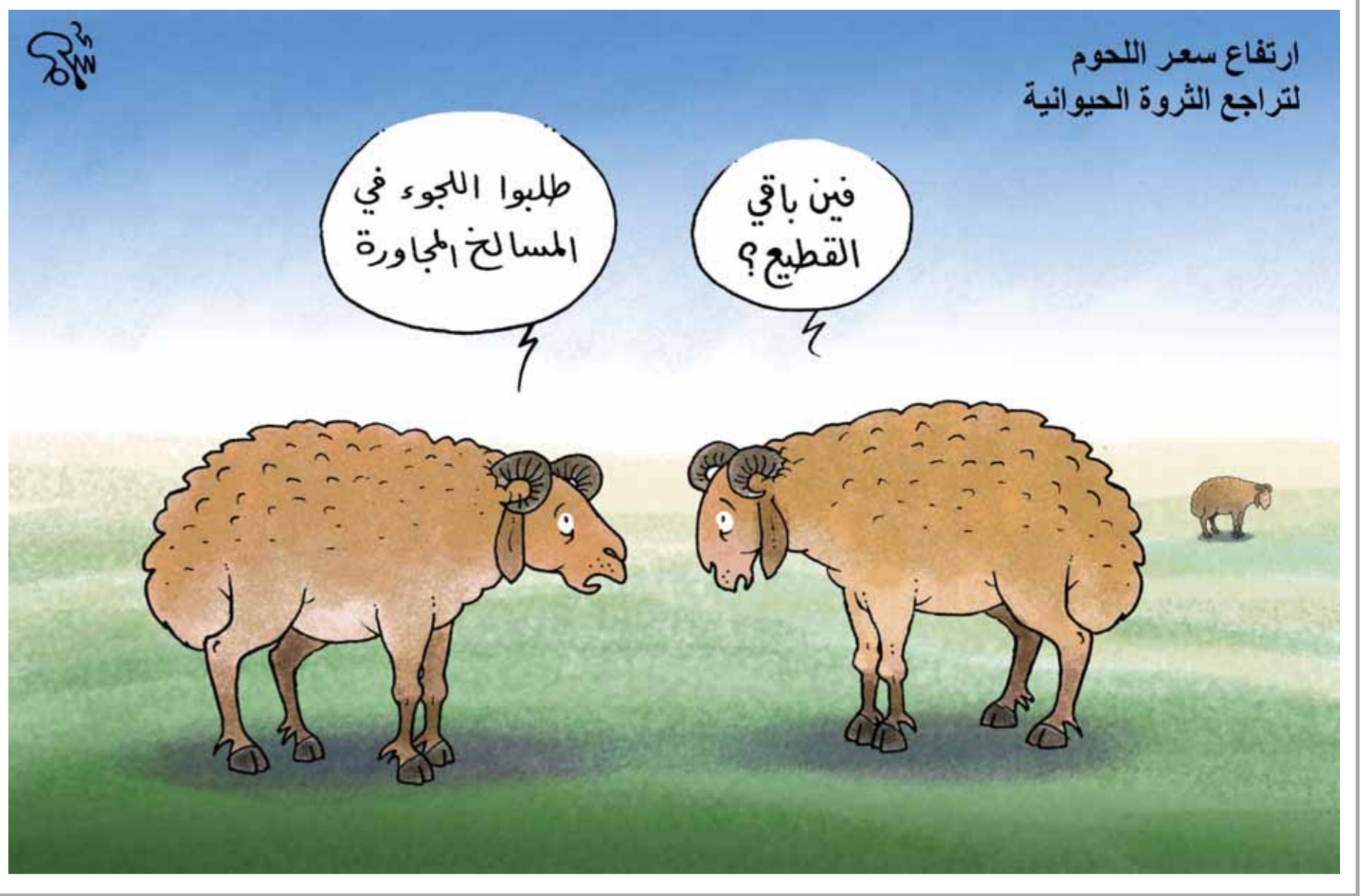
## القادري من روما: القطاع الزراعي يتعافى بشكل ملحوظ «الفاو» تعقد مؤتمرها بمشاركة سورية

وكالات

تشارك سورية في أعمال المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) التي انطلقت أمس بدورته الحادية والأربعين في العاصمة الإيطالية روما. وأكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري الذي يترأس الوفد أن مشاركة سورية في المؤتمر يظهر دورها وأهميتها في المجال الزراعي وهي فرصة لاطلاع المشاركين على التأثيرات السلبية للإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية والتي تطول الفلاحين والقطاع الزراعي.

وفي تصريحات صحفية له نقلتها «سانا» للأنباء أشار قادري إلى أن القطاع الزراعي يتعافى بشكل ملحوظ والمنتجات الزراعية تعود إلى الأرقام الإنتاجية التي كانت تسجلها سابقاً، مضيفاً: حققنا نجاحات على الأرض لجهة مساعدة الفلاحين والاستمرار في العملية الإنتاجية منها بالتعاون «الفاو» مع سورية للتخفيف من الآثار السلبية للحرب على القطاع الزراعي.

ويتناقش المشاركون في المؤتمر على مدى سبعة أيام مواضيع منها حالة الزراعة والأغذية والهجرة والزراعة والتنمية الريفية ومدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام إضافة إلى تشجيع الأنماط الصحية والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية. ويعد المؤتمر العام لـ«الفاو» كل سنتين بمشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة وعدددهم ١٩٤ لبحث أمور المجلس والمدير العام وقبول منتسبين جدد والموافقة على الاتفاقيات.



## ٨٤٠ عقاراً آيلاً للسقوط في حمص

# البواب للوطن: توقف عمل لجنة التوصيف والتثبيت من ملكية المباني لعدم تسمية قاضي من «العدل»

السقوط حتى تاريخه بقرار من المكتب التنفيذي بعد الحصول على تقرير فني من نقابة المهندسين وبين وضع وحالة البناء إضافة إلى موافقة محافظ حمص والنائب العام، وذلك بعد إجراء كشف فني على هذه الأبنية من قبل نقابة المهندسين وتقديم تقرير يؤكد أن هذه الأبنية تشكل خطراً على السلامة العامة والحصول على كل الموافقات اللازمة.

وكشفت أنه تم مؤخراً الانتهاء من دراسة نحو ٣٠ عقاراً آيلاً للسقوط ويهدد السلامة العامة في شرعي المسعودي وقاسم أمين في حي البياضة ويتم العمل حالياً على استيفاء كل الموافقات اللازمة للمباشرة بعمليات الهدم والإزالة، والمتوقع البدء بعمليات هدمها وإزالتها خلال شهر من تاريخه، لافتاً إلى أنه تم توقيع عقد بين المحافظة والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، فرع المنطقة الوسطى، من أجل دراسة العقارات الآيلة للسقوط وتدعيمها بقيمة ٥٠ مليون ليرة، وبناء على ذلك قام مجلس المدينة بتسليم المحاور الرئيسية للشركة من أجل إعداد الدراسة الفنية للعقارات المدمرة جزئياً وكليا ويشتمل ١٣٥ عقاراً منها ١٠٤ عقارات دراسة وتدعيم والباقي دراسة إزالة. وأشار غزول إلى أن اللجان المختصة بالأبنية الآيلة للسقوط تواجه صعوبات كبيرة تعوق عملها، لعل أهمها صعوبة التواصل مع أصحاب ومالكى العقارات لاتخاذ الإجراءات اللازمة بسبب القانون رقم ٣٠، وهذا ما يعوق تنفيذ عمليات الهدم والإزالة لكامل العقارات التي تهدد السلامة العامة والمرورية، علاوة على ضعف الإمكانيات والاعتمادات المالية ونقص الأليات الثقيلة والبيات الخدمة والتي تستخدم وتساهم في عملية التنفيذ والإنجاز.



سورية الذي ينص على هدم وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط وترحيل الأناضل ضمن أحياء المدينة، وذلك لحين الانتهاء من المراحل المنصوص عليها بهذا القانون. وبين البواب أنه تم العمل على استثناء العقارات الخطرة الآيلة للسقوط التي يمكن أن تتهاون من تلقاء ذاتها وتشكل خطراً على السلامة العامة والمرورية والتي لا بد من إزالتها، بعد الحصول على موافقة خطية من المحافظ وتسليمها إلى الشركة العامة للطرق والجسور للعمل على هدمها وترحيلها.

بدوره أكد مدير الشؤون الفنية بمجلس مدينة حمص مصطفى غزول إزالة ١٨ عقاراً وبناء آيلاً

قاضي عقاري يترأس اللجنة ويسميه وزير العدل، ومعه مجموعة من أصحاب الاختصاص من الدوائر والمؤسسات العقارية في الدولة، بهدف تثبيت الملكية الخاصة بوساطة القضاء والحفاظ عليها إضافة للإشراف على عمليات بيع مخلفات الهدم وتسليم قيمة البيع لأصحاب المباني المزالة، مضيفاً: إلا أن وزارة العدل وبعد تشكيل اللجنة قامت بتسمية قاضي مدني، وهو ما يخالف القانون فتم الاعتراض وحتى تاريخه لم تسم وزارة العدل قاضياً عقارياً بدلاً مما أدى لتوقف عمل اللجنة حالياً، ونتيجة لذلك قام محافظ حمص بإيقاف تنفيذ العقد الموقع بين مجلس المدينة والشركة العامة للطرق والجسور بقيمة ٢٨٠ مليون ليرة

حمص- نبال إبراهيم

كشف رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب للوطن عن انتهاء اللجنة المختصة في مجلس الدوائر والمؤسسات العقارية في الدولة، بهدف عملية الإحصاء لأبنية المتضررة، حيث بلغ عدد العقارات المدمرة والآيلة للسقوط ٨٤٠ عقاراً موزعين على كل المناطق العقارية بالمدينة. وفي التفاصيل بين البواب أنه في جورة الشياح بلغ عدد العقارات المتضررة ١٧٥ عقاراً، وفي القصور ١٦٠ عقاراً، والقراييص ٩٧ عقاراً، وبيابا عمرو ٣٤ عقاراً، والمنطقة العقارية الأولى، توزيع إجمالي، ٣ عقارات، والمنطقة العقارية الخامسة، الحديدية، ٨٤ عقاراً، المنطقة العقارية الثانية والثالثة والرابعة، باب تدمر وباب السباع والصفصافة وبستان الديوان وباب الدرب، ٥٣ عقاراً، المنطقة العقارية الثالثة والرابعة، جب الجندي، ١٣ عقاراً، المنطقة العقارية الوعر الجديد، ١٦ عقاراً، والمنطقة العقارية الرابعة والخامسة، دير بعلية والبياضة وكرم ششم، ٩٥ عقاراً، والمنطقة العقارية الأولى، باب هود والخذق وباب المسود، ١٠٤ عقارات والمنطقة الثالثة، كرم الزيتون، ٣ عقارات.

وأشار البواب إلى أن اللجنة بدأت منتصف العام الماضي بعمليات جرد واسعة للعقارات والأبنية المدمرة والآيلة للعقوبات في مختلف أحياء المدينة، لافتاً إلى أنه في عام ٢٠١٨، صدر القانون رقم ٣، الذي ينظم عمليات إزالة الأبنية المتضررة بشكل كبير لأسباب طبيعية وغير طبيعية، بعد أن يتم تشكيل لجنة تسمى لجنة توصيف المباني المتضررة والتثبيت من ملكيتها وملكية المقتنيات الخاصة والانتقاض وتضم ٧ أعضاء من بينهم

## محافظ اللاذقية يوجه بسحب تراخيص المنشآت الفاسدة أي مدير يمتنع عن إعطاء المعلومة يتهرب من الحقيقة لغاية ما!!

اللاذقية- عبيد سمير محمود

ولفت محافظ اللاذقية إلى ضرورة دراسة الخدمات على مستوى خريطة المحافظة وعدم إهمال أي منطقة، ليكون العمل يتوازن الخدمات على كامل جغرافيا اللاذقية، لخدمة كل المواطنين فيها. وعن حالات الغش المضبوطة في الأسواق، قال المحافظ إنه لا تتهاون مع التلاعب بصحة المواطن ولقمة عيشه، وفق ما وصفه بالجرم العدم، مشدداً على محاسبة كل فاسد يشارك بجرم فيه أذى للمواطنين من خلال الغش بالمواد الغذائية، وسحب تراخيص كل محطة وقود تتلاعب بالبنزين وبالبنطاقة الذكية وكل فرن يتلاعب بقوت المواطن. وأشار إلى أن سحب التراخيص سيكون محطة فادحة، مبيناً أن الغرامات المالية تزيد فساد الفاسد عبر زيادته نسبة الغش ليعوض خسارته المالية، في حين أن الإغراق وسحب الرخصة سيحداً من فساد.

وأضاف المحافظ أنه سيتم إتلاف أي آلة تستعمل في غش المواد الغذائية، منعاً من استعمالها في مكان آخر في حال كانت العقوبة تتم عبر المصادرة فقط، موضحاً أن أي آلة يتم ضبطها في مكان يغش بصناعة مواد غذائية سيتم إتلافها بمكانها حتى لا يعاود صاحبها تشغيلها بعد فك الاحتباس عقب المصادرة.

ووجه المحافظ بوضع أماكن مخصصة لبيع منتجات (مبفرة فديو) من البان وأجبان. ومنتجات المرأة الريفية بشكل عام في صالات السورية للتجارة لتصل المواد الغذائية الصحية إلى كل المواطنين في المحافظة. وحول تنفيذ المشاريع، أكد المحافظ العمل بتنفيذ المشاريع في مدها الزمنية المحددة، مشيراً إلى أن أي تقصير وعدم التزام من المتعهدين يكون بسبب الفساد مع الإدارة.

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم لـ«الوطن»، إعطاء المساحات الكاملة والمشايخ بشكل عام، مشدداً بالقول: «يجب عدم السكوت عن امتناع أي مدير من إعطاء المعلومة للإعلامي، فامتناعه إما ليتهرب من الحقيقة، أو لغاية أخرى. وعلى هامش اجتماعه مع مديري الجهات العامة في اللاذقية، أضاف السالم في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه من حق الصحفي الحصول على المعلومات والإضاءة على المشاريع الخدمية والإشارة إلى أي تقصير من دون الرجوع للمحافظ، مشيراً إلى أن كل مدير يجب المعلومة بجهة الرجوع للوزارة المعنية هو أمر غير صحيح ويدافع التهرب من الحقيقة.

وخلال الاجتماع، أكد السالم أنه لا أسرار في العمل، قائلاً: لننتهي من هذه القضية، فالإعلام يجب أن يحصل على الإجابات من المديرين ومتابعيتها في حال تنفيذها أو توقفها. وتوجه السالم إلى المديرين بالقول «ذلك للاتباع عن الشخصية، ولكوننا واضحين وصادقين في عملكم ليصب في مصلحة الوطن والمواطن، ومن لا يستطيع ليعبر إلى منزله، فلا مسامحة على خدمة الناس...» وأشار السالم إلى ضرورة أن يعرف المواطن المحافظة في المحافظة من أعمال خدمية، باعتباره معنياً بها ويجب تخفيف الأعباء عنه، والتواصل معه وعدم إغلاق الأبواب في وجهه، موجهاً بوضع مكاتب خدمية في الطبقات الأرضية من المديرية لتسهيل حركة المواطنين عبر تفويض إداري في حال كانت مكاتب المديرين في طبقات عليا.

## غرفة الملاحة البحرية السورية تدعم ذوي الشهداء وتمول مشروعين في مرفأى طرطوس واللاذقية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

بعد فترة قصيرة على مباشرة مجلس إدارة غرفة الملاحة البحرية لهامه اتخاذ بعض القرارات في إطار تعزيز دور الغرفة الاجتماعي والمهني والاقتصادي تتعلق بدعم جرحى جيشنا البطل وذوي شهدائنا الأبرار وأيضاً دعم بعض مؤسسات النقل البحري والتأكيد على ضرورة تفعيل المنطقة الحرة السورية الأردنية. وذكر رئيس الغرفة ناصر سليمان لـ«الوطن» أنه وتقديراً لتضحيات الجيش العربي السوري الياسل في الذود عن تراب الوطن وتطهيره من وجس الإرهاب وأدواته الرخيصة، قامت الغرفة بتقديم مساهمة مالية أولية مقدارها ١٠/١ ملايين ليرة سورية لمصلحة أسر وذوي شهداء وجرحى الجيش العربي السوري البطل في كل من محافظتي اللاذقية وطرطوس، وذلك كجزء بسيط من مقدار الامتنان الذي تكنه الهيئة العامة لغرفة الملاحة البحرية السورية ومجلس إدارتها بطولات هذا الجيش المعطاء التي عززت صمود سورية وأدت إلى انتصارها على الإرهاب.

وأضاف سليمان: بناء على تكليف من وزارة النقل ودعمها منها لقطاع النقل البحري ومؤسساته، قامت الغرفة بتسديد قيمة إنجاز المرحلة الأولى من عقد تأهيل مخبر المعادن في الشركة العامة لمرفأ طرطوس إضافة إلى قيمة عقد تأهيل مخبر جروثومي في الشركة العامة لمرفأ اللاذقية علماً أن العقدين أبرمتها وزارة النقل مع شركة «ايزوسيرت».

من جهة أخرى ونظراً لأهمية المناطق الحرة على اعتبارها الحل السريع والأفضل في كسر الحصار وتأمين انسياب البضائع وجذب القطع الأجنبي تأميين عن رفد خزينة الدولة به لكونها لا تخضع للعقوبات الاقتصادية، افتتحت الغرفة على وزارة النقل تفعيل المنطقة الحرة السورية - الأردنية كخطوة نوعية، بما أن حركة النقل إليها أوفر وأكثر سهولة من الشحن البحري المباشر إلى الأردن عبر مرفأى ومعابر دول الجوار، إضافة إلى تعزيز تنشيط الصادرات السورية وتشغيل المرفأى، مؤكداً ضرورة الإسراع في تشغيل هذه المنطقة نظراً لأهميتها الاقتصادية وغير الاقتصادية البالغة للجانبين السوري والأردني.

## صالة في موقع متميز مبيعاتها في شهر صفر!!

# الجهاز المركزي يكشف مخالافات في عقود الأمانة لدى السورية للتجارة في السويداء

السويداء- عبيد صيمومة

كشفت نتائج التدقيق المستندي لجهاز الرقابة المالية فرع السويداء عن وثائق وسجلات فرع المؤسسة السورية للتجارة في السويداء، أن جميع عقود الشراء بالأمانة لصالات المؤسسة مخالفة للقانون.

وبين تقرير الجهاز رقم ١٢/١٥٢ تاريخ ٢٠١٩/٣/٦ أن المورد تقدم بتعهد شفهي وغير مكتوب بعدم البيع لأي جهة كانت بأسعار أقل من الأسعار المنفق عليها، إلا أنه وبالشكل العملي يقوم المورد بالبيع للتجار بأسعار أقل من المنفق عليها مع المؤسسة بعروض الأمانة نظراً لقيام فرع المؤسسة بأخذ نسبة على المواد تتراوح بين ٨-١٠٪ ومن ثم يتحمل الزبون الشاري هذه التكاليف بشكل غير مباشر عن طريق رفع سعر المواد من المورد.

وأشار التقرير إلى عدم قيام المؤسسة بتحديد المواصفات الفنية لكثير من البضائع وعدم قيام لجان سير الأسعار بدراسة الأسعار المقدمة كمثال على أحد العقود والذي أشار إليه التدقيق المالي للعقد بالأمانة رقم ٧ تاريخ ٢٠١٧/٧/٣١، وهو عبارة عن أكياس نايلون لتعبئة الخبز والتي تباع عن طريق منافذ المؤسسة إلى فرع شركة

المخابز، حيث تبين مخالفة العقد من حيث الشكل والمضمون لعقود الأمانة المعمول بها لبعض الموردين في الصالات كما هو معمول به لبعض موردي الكهرباء والأدوات المنزلية والمفروشات، والتي يتم عرض منتجاتهم في الصالات أما أكياس النايلون فتندب مباشرة من المورد إلى فرع المخابز ويتم إعداد ضبط استلام بالمستودع المركزي بشكل قيدي فقط ولا تدخل المستودع، إضافة إلى عدم تحديد المواصفات الفنية للبطاعة وعدم قيام لجان سير الأسعار بدراسة الأسعار المقدمة.

وجاءت توصيات التحقيق هدف التدخل للمواد بعد التأكد من المادة ومطابقتها بالنسبة للعقود بالأمانة إلى يتم استلام المواد بعد التأكد من المادة ومطابقتها بالنسبة للعقود بالأمانة بالأساطفة الجديدة لعقود البطاعة بالأمانة تضمنت بشكل أساسي أسعار هذه المواد منافسة لمخيلاتها بالأسواق ومن تنشيط حركة المبيعات. كما أشار تقرير الجهاز إلى أنه يجب على المؤسسة والتحقيق هدف التدخل الإيجابي بالأسواق شراء المواد شراء قطعياً وطرحها في الصالات وبذلك تكون حقت شعارها وحقت للمواطن الشراء بالأسعار المناسب بعيداً عن جشع التجار وبين تقرير التدقيق المالي خلال ما ورد من دراسة في دائرة المنافذ وحسب السوق المحلية ومدى صلاحيتها بحسب

تصنيف فئات صالات البيع وحسب توزيعها أو بعض الصالات في الأماكن السكنية /موقع جيد/ مبيعاتها أفضل من الصالات في مواقع جيد جداً وعدد العمال في هذه الصالات أقل من الصالات النموذجية، كما تمت ملاحظة تفاوت مبيعات بالصالات ذات التصنيف الواحد في تجمعات سكنية متشابهة وتسجيل بعض الصالات لنسبة مبيعات صفر خلال بعض الأشهر، إضافة إلى أن صالة سوريانا الواقعة في موقع تجاري ممتاز ومساحة ملائمة تجاوز ١٥٠ ٢م مبيعاتها منخفضة جداً حيث سجلت في شهر ٢٠١٨/٧ مبيعات صفر فضلاً عن وجود صالات في الريف لا تفتح على مدار الشهر ويتم التناوب عليها من عامل وحيد، الأمر الذي يقضي العمل بشكل دائم من لجان مختصة في تقييم عمل الصالات من ناحية النشاط التجاري وتقديم المقرحبات الحلول لكل صالة على حدة حسب المكان والتنشيط السليمة الموجودة والمعوقات التي تحد من تنشيط المبيعات.

هذا ولفت التقرير المالي إلى ركود في بعض المواد وخاصة التي تم شراؤها بشكل قطعي من الإدارة العامة والذي انعكس على ارتفاع أسعارها عن سعر السوق المحلية ومدى صلاحيتها بحسب

## ١٢ ألف عامل في التبغ ينتجون ما قيمته ٢٩ ملياراً خلال العام الماضي

محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والزراعة والسياحة والتبغ ياسين صهيوني عن وجود ٢٥٩٠٠ عاملاً في صناعة التبغ يتاجرون إلى تثقيبتهم منهم ١٢٥٠ عاملاً مع عقود سنوية وقد مضى على وجوده أكثر من خمس سنوات واكتسبوا خبرة فنية جيدة، إضافة إلى ضرورة تسوية أوضاع ١٣٤٠ عاملاً مؤقتاً كذلك تجاوزت خدماتهم خمس سنوات.

وأكد رئيس الاتحاد في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه من الضروري منح العاملين في مؤسسة التبغ طبيعة العمل المنصوص عنها في القرار والتي حرم منها عمال التبغ سواء العامل على خطوط الإنتاج أم في محطات التغليف أم المراحل قبل فرز التبوغ. وبين صهيوني أن هناك ١١٩٤٥ عاملاً في المؤسسة العامة للتبغ أنتجوا خلال العام الماضي ما قيمته أكثر من ٢٩ مليار ليرة سورية، حيث ورد في الخطة الإنتاجية المؤسسة إنتاج ٨٤٠٠ طن من التبوغ بقيمة تقدر بحدود ٥٤,٦ مليار ليرة، واستطاع العمال الوصول إلى إنتاج ٤٢٢١ طناً بقيمة تجاوزت ٢٩,٤ ملياراً وبنسبة ٥٧٪. ويعزو رئيس الاتحاد سبب الانخفاض إلى توقف عمل اللاذقية لمدة ١٢ يوماً عن الإنتاج بسبب إجراء الصيانة دورية، ووجود صعوبات في تأمين القطع التبديلية، وإحجام أغلب الشركات الموردة عن المشاركة في المناقصات لتوريد القطع نتيجة العقوبات الاقتصادية، وهذا كله ناجم عن عدم خطوط الإنتاج التي أصبحت بحاجة ماسة إلى الاستبدال والتجديد لإلتها، العمر الفني لهذه الآلات، وكذلك بات من الضروري العمل على تركيب خطوط إنتاج متطورة تناسب واقع الأسواق في هذه المرحلة، ولكن على الرغم من ذلك استطاع عمال التبغ إنجاز أعمال استبدال وتجديد بقيمة ٧٤٤ مليون ليرة، إضافة إلى استكمال إنشاء مستودعات التبغ في طرطوس بتكلفة ٢٨,٠ مليون ليرة.